http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1338) السنة السادسة -الاربعاء (8) تشرين الاول 2008

قــوة الجيــش مهمــة وطنيــة

سلمان النقاش

حمل امر حل الجيش العراقي الرقم (٢) في سلسلة الاوامر التي بدأها بريمر الحاكم المدني الامريكي الذي عينته الادارة الامريكية لادارة الملف العراقي حسب قرار الامم المتحدة ١٤٨٣ (٢٠٠٣) ، ويفوض قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة في ان تتخذ الاجراءات كافة للاسهام في الحفاظ على الامن والاستقرار في العراق ، ويحث الدول الاعضاء على الاسهام بالمساعدة بما فيها القوة العسكرية في هذا الجهد . الذي اعتبر العراق بلدا محتلا بعد ان تم لها اسقاط نظام صدام الذي كان يعتمد على القوات المسلحة بشكل رئيسي لديمومة نظامه، وبموجب القرار اعلاه فان قوات الاحتلال تتكفل في ادارة شؤونه ريثما يتم تسليم العراقيين ادارة بلدهم بعد ان يتمكنوا من ترتيب اوضاعهم الداخلية والاتفاق على صيغة حكم تضمن حقوق مختلف مكونات المجتمع العراقي .. ويتم هذا بمساعدة من الامم المتحدة وكما جاء في القرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣) ، بأن يقوم الممثل الخاص ، من بين عناصر اخرى ، بالتركيز على تيسير الحوار الوطني وبناء اجماع حول عملية التحول السياسي ، وتأسيس عمليات انتخابية والمساعدة في ان تنضم الادارة الانتقالية العراقية من جديد للمجتمع الدولي.

ولأجل ان تحظى عملية التغيير بادارة موضوعية ومنظمة وحسب برامج وتوقيتات والتزاما بروحية القرار ١٥٤٦ الصادر من الامم المتحدة اعتبر قانون ادارة الدولة للفترة الانتقالية خارطة طريق تسير على خطاها جميع الاطراف وباشراف القوات الدولية .

ولم يأت امر حل الجيش نتيجة لعملية انهيار السلطة فقط وانما كضرورة تقتضيها قواعد واسس بناء الدولة الحديثة التي سوف يكون الجيش مؤسسة مهنية وبعيدة عن البرامج السياسية للقوى الفاعلة في المجتمع .. وان لايكون هذا الجيش مشروعا للاستحواذ على السلطة في حالة وصول درجة الاختلاف بين الاطراف الى المواجهة الخطيرة ..

والتاريخ العراقي الحديث سجل وبشكل واضح دور الجيش في تغيير طبيعة نظام الحكم وأبقى على قدرته في التدخل في حالة استمالته الى ارادة سياسية محددة ، ففي عام ١٩٣٦ استطاع بعض ضباط الجيش التحرك بقيادة بكر صدقي من زج الجيش بانقلاب عسكري كمحاولة لتغيير نظام الحكم حسب وجهة سياسية معينة وفي عام ١٩٤١ اتفق سياسيون وعسكريون على فك الارتباط مع بريطانيا وتغيير الملك لا بل ان الجيش ساهم ايضا في قمع الانتفاضات الجماهيرية التي كانت تحركها الارادات السياسية كانتفاضة عام ١٩٤٨ وانتفاضة عام ١٩٥٢ والتحرك الشعبي لمناصرة مصر ازاء الاعتداء الثلاثي عام ١٩٥٦ وتوج الجيش امكاناته في احداث التغيير بتحركه لاسقاط النظام الملكي في العراق وانهاء المشروع البريطاني فيه عام ١٩٥٨ وتاسيس النظام الجمهوري .. غير ان طبيعة نظام الحكم استمرت بعيدة عن النمط المدني وان تغيرت صفة الطبقة الحاكمة واعني في هذا وصول من يمثل انماطاً اجتماعية ما كانت تصل الى سدة الحكم ابان العهد الملكي لاقتصارها على الملاك وكبار الاغنياء آنذاك .. غير ان الجيش ظل هو العصب الرئيسي لحيوية النظام وبواسطته حدث تغيير اخر عام ١٩٦٣ تبعه في نفس العام تغييرا ثان وكلما وصل الاختلاف والمصالح المتصارعة تكون اداة الجيش هي الوسيلة الغالبة فحدثت محاولة عام ١٩٦٦ تبعتها اخرى نجحت في تغيير وجوه الحكم عام ١٩٦٨ بعدها بايام حققت ارادة اخرى تغيرا آخر لكن المحاولات العسكرية استمرت وراح الاختلاف السياسي يترجم بتحركات الجيش والعسكر الى ان استطاع النظام الاخير تحجيمه وعزله بعد ان فكك المؤسسة العسكرية وراح ينظم قوة اخرى بموازاة الجيش لها الاولوية في التجهيز والتدريب والتمويل .. حتى تحولت هذه القوة الى درع واق لاي محاولة تصدر من جيش عمل بكل امكاناته على جعله مجرد شكل لجيش نظامي .. فكانت قوات الحرس الجمهوري بعد ان غربلت واصبحت قوة خاضعة تماما للمؤسسة العشائرية والعائلية الحاكمة انذاك ووفقا لمعلومات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية بلندن فإن قوات الحرس الجمهوري العراقية كانت عبارة عن ست فرق منها ثلاث فرق مدرعة وفرقة ميكانيكية وفرقتا مشاة. وتتميز الفرق بأنها كاملة من المعدات ولها الأولوية في كفاءة معداتها، كما أنها يختار لها أفضل الضباط والقادة، إضافة إلى ضمان ولائهم للرئيس. وعادة ما يعتمد الجيش العراقي على هذه الفرق في تنفيذ المهام الصعبة والرئيسية ثم تقوم بتسليم ما حققته لبقية التشكيلات. ويقدر عدد دبابات فرق الحرس الجمهوري بأكثر من ألف دبابة قتال رئيسية، وتستخدم العدد الأكبر من المدفعية ذاتية الحركة الحديثة نسبيا، وكذا مركبات قتال المشاة.

شكلت قوات الحرس الجمهوري أثناء الحرب العراقية الإيرانية وقامت بدور مهم في هذه الحرب حيث عادة ما جرت المناورة بها أولا في الاتجاهات التي كانت تتعرض لهجوم إيراني كاسح، ثم أصبحت القوة الرئيسية للهجوم عندما انتقلت القوات العراقية إلى الهجوم. كما كانت هذه القوات أول من دخل إلى الكويت في آب عام ١٩٩٠.

إضافة الى ذلك فانه طوع المؤسسات الامنية الاخرى لحمايته وحماية قواته كالامن العام وجهاز المخابرات والاستخبارات العسكرية والجهاز الحزبي .. زيادة عن تنظيمات عسكرية غير رسمية كالجيش الشعبي والمهمات الخاصة وفدائيي صدام وجيش القدس .. ظهرت هذه القوات أول مرة في تقارير نهاية عام ١٩٩٨ ، وقدرت قوة فدائيي صدام بما يتراوح بين ١٠ و١٥ ألف جندي، وهم قادرون على القيام بأعمال ذات طابع فدائي، أي أنهم يقومون بالتسلل داخل خطوط العدو ومهاجمة الأهداف الحيوية والشخصيات المهمة المعادية، لكن كبر حجم هذه القوة حسب المعلومات المتيسرة يقلل من توقعات قدراتها حيث تصبح أقرب إلى قوات الكوماندوز أو القوات الخاصة، في حين غالبا ما يمكن القيام بالأعمال الفدائية من قبل عدد قليل من الأفراد.

واليوم وبعد تغير النظام بآلية مختلفة تماما عن كل التغييرات السابقة وبعد ان انهارت كل تلك الكوابح امام الجيش .. صدر الامر بحله ليعاد تشكيله وفق نظام ارست دعائمه إرادات سياسية داخلية وخارجية واتفاقات دولية رسمية ليدخل هذا الجيش ضمن الاليات الجديدة والدستورية التي تؤهله لحماية الدولة بشكلها ومضمونها الجديد .. ويبدو لي ان طموحات الفرقاء السياسيين الكلاسيكية في الوصول الى السلطة لم تعد تستطيع ان تحرك الجيش او تؤثر فيه في الاقل في الوقت الحاضر .. فعمدت الى الاعتماد على الميليشيا المسلحة المدعومة عادة من الخارج للضغط ومحاولة توسيع الرقع المسيطر عليها جغرافيا وشعبيا لضمان الولاء المطلوب بالاعتماد على الارث القمعي وطبيعته ايام ما كان يعلن النظام السابق عن انتخاباته(الديمقراطية) .. مكونة جيوب محلية لضمان الصوت الانتخابي ، غير ان آلية تطور الدولة تفترض القوة المطلوبة لهذا التطور وبالتالي حمايتها فكان برنامج الحكومة الاخيرة في تقوية الجيش وتنظيمه والعمل على تسليحه ضرورة حجمت تحركات الميليشيا والهدف هو ازالتها تماما ..

وفي تصريح لوزير الدفاع العراقي ذكر فيه ان القوات المسلحة العراقية شهدت تسارعا كبيرا في حجم قدراتها ونوعيتها، فقد «كانت لدينا قيادة عمليات واحدة، في حين بلغت حاليا سبع قيادات، ولم يكن لدينا سوى عدد قليل من الافواج، في حين اصبح لدينا اكثر من ١٤ فرقة كاملة التجهيز». .. لا بل ان الامر تعدى الى المطالبة بتجهيزه باعلى القدرات القتالية وكان منها الطلب الذي تقدمت به الحكومة للحصول على مقاتلات اف ١٦ الامريكية التي اثارت المخاوف الداخلية والاقليمية حيث أكد الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء الكويتي بالإنابة وزير الدفاع الكويتي، أن بلاده أبلغت الولايات المتحدة بمخاوفها حول إبرام واشنطن صفقات أسلحة مع بغداد، مما ينتج عنه اختلال في موازين القوى في المنطقة. وابدى الاكراد ايضا مخاوفهم من هذا الموضوع ..

ولكن كيف يمكن ان يكون للجيش القدرة على المحافظة على المنجز الديمقراطي ؟

هذا الامر يعتمد بالاساس على استكمال ونضج عمل المؤسسات الدستورية وان يصل الصراع القائم الان بين ثقافة الاستحواذ والانفراد وبين المتاح الذي تقدمه التشريعات الدستورية الضامنة لحقوق المكونات كافة.. وان اي ضعف في الممارسة الديمقراطية تعني امكانية عودة التأثير على الجيش .. وهذا ما حصل على سبيل المثال بالانقلاب العسكري الذي قام به برويز مشرف في باكستان وانهاء النظام الديمقراطي وتفرده بالسلطة.

الجدل التاريخي بشأن التوقيت الصيفي حول العالم

علاء خالد غزالة

في بداية ثمانينيات القرن الماضي قررت الحكومة العراقية العمل بما يسمى بالتوقيت الصيفي بتقديم التوقيت ساعة واحدة اعتبارا من الاول من نيسان من كل عام واعادتها الى وضعها السابق في الاول من تشرين الاول من نفس عام. أي على ان يتم اضافة ساعة الى نهار كل يوم من اشهر الصيف الطويلة في العراق مما يسمح باستفادة اكبر من ضوء الشمس في الصباح والاقتصاد في صرفيات الطاقة، اسوة بالكثير من البلدان في المنطقة والعالم.

وقد لقي هذا القرار عند بداية تطبيقه الكثير من المعارضة، باعتبار انه يغير ايضا من اوقات الصلاة ويسبب اضطرابا في مواعيد النوم عند اول تطبيقه، وكونه جاء خلافا لما اعتاد الناس عليه طيلة حياتهم السابقة. لكن السلطة الحاكمة لم تكن تعبأ بايضاح منافع تغيير التوقيت للعامة، واعتبرت معارضة تغيير الوقت بمثابة معارضة لسياسيات النظام ككل. وهكذا تقبل الشعب الامر على مضض ثم اعتاد عليه وبدأ يدرك منافعه، دون ان ينسى كونه مفروضاً عليه بالدرجة الاساس.

وبعد زوال النظام السابق، استمرت الحكومات التالية في السير على نفس النهج، على ان يتم تقديم الساعة وتأخيرها في موعد لا يتعارض مع ايام العمل، أي يتم في اول جمعة من الشهر المعني تقديما او تأخيرا. ولم يحتج احد ولم يعارض احد. فقد مضى ربع قرن على تطبيق هذا الاجراء واصبح الناس معتادين بشكل كامل عليه.

لكن الحكومة العراقية الحالية قررت بشكل مفاجيء ايقاف العمل به في عام ٢٠٠٨ برغم انها اقرته في السنة السابقة لحكمها. ولم يرد ايضاح بشأن ذلك برغم ما اثاره القرار من جدل بين مؤيد ومعارض. وربما احتاج الناس الى ان يخوضوا هذا النقاش لانه لم يتح لهم ان يخوضوا فيه قبلا.

وقد بدأت بعض البلدان في هذا الشهر بالعمل بالتوقيت الشتوي، أي باعادة التوقيت ساعة الى الوراء، او الاصح اعادته الى وضعه السابق قبل العمل بالتوقيت الصيفي. وبهذه المناسبة، اردنا ان نلقي بعض الضوء على تاريخ التوقيت الصيفي، ومنافعه، وجدوى العمل به، والجدل حوله في ارجاء العالم. املا في ان يتم اعادة النظر في تطبيقه في عام القادم، على اساس من الفهم الصحيح وليس الفرض، سواء بالتطبيق او المنع.

نبذة تاريخية

انتبه الاقدمون الى قضية اختلاف طول النهار بين الصيف والشتاء وضرورة الاستفادة من ضوء النهار، فعمدوا الى اجراءات معينة لضمان ذلك. فالرومان، الذين قسموا النهار الى اثنتي عشرة ساعة، اعتمدوا الساعة المائية في توقيتهم، لكن تدريجاتها كانت مختلفة بين شهر واخر. وهكذا فان الساعة في الشتاء كانت تعادل اربعاً واربعين دقيقة مقابل خمس وسبعين دقيقة طول الساعة في الصيف. وما زالت بعض المناطق في العالم تستخدم نظام الساعات غير المتساوية الطول، كما هو الحال في مقاطعة مونت اثلوس في اليونان. لكن اختراع الساعات الميكانيكية، التي تعطي الوقت بشكل متساو ومنتظم اوقف العمل بنظام الساعات غير المتساوية.

وفي عام ١٧٨٤ نشر بنجامين فرانكلين، الذي كان سفيرا للولايات المتحدة في فرنسا، مقالا بدون توقيع يحث الفرنسيين على الاقتصاد في استعمال الشموع عن طريق الاستيقاظ مبكرا. ويؤثر عنه قوله: «الذهاب باكرا الى الفراش، والاستيقاظ مبكرا، يجعلان من الرجل صحيحا وغنيا وحكيما». واقترح فرانكلينفي مقاله ان يتم قرع اجراس الكنائس وحرق القوارب في ساعات الصباح الاولى لايقاظ الفرنسيين. وبرغم انه لم يقترح فكرة التوقيت الصيفي (او ما يصطلح عليه احيانا بتوقيت الاقتصاد في ضوء النهار Daylight Saving Time) الا انه اصبح ينسب اليه، حتى يقال توقيت فرانكلين (كما قيل توقيت كامل الدباغ عند اول تطبيق للتوقيت في العراق لالشيء الا لانه تحدث عنه في برنامجه الشهير العلم للجميع).

ثم انتبه احد البنائين المعروفين في انكلترا، ويدعى وليم ويليت، في عام ١٩٠٥ ان الناس يبقون نائمين في افضل ساعات النهار طوال الصيف، وذلك اثناء جولاته الصباحية قبل الافطار. كما ان ويليت كان لاعب غولف متحمساً ولم يكن يرغب في ان ينتهي وقت اللعب بسرعة عند الغسق ايام الشتاء. فقام باقتراح فكرة تقديم الوقت ساعة كاملة عند بدء موسم الصيف، في مقال نشره في عام ١٩٠٧. وقد بقي يدعو لفكرته حتى وفاته بعد ثمانية أعوام من دون ان يلقى نجاحا.

وكانت المانيا ودول المحور المتحالفة معها في الحرب العالمية الاولى والدول الواقعة تحت حكمها اول من يطبق فكرة ويليت وذلك في ٣٠ نيسان من عام ١٩١٦، تبعتها بعد ذلك بقليل كل من بريطانيا وحلفائها والكثير من الدول المحايدة. وفي عام التالي اقرت الفكرة في روسيا وبعض البلدان الاخرى، فيما تأخرت الولايات المتحدة حتى عام ١٩١٨ للعمل بالتوقيت الجديد. ومنذ ذلك الحين شهد العالم الكثير من التعديلات والتطويرات لهذا النظام الجديد في التوقيت.

التوقيت الصيفي حول العالم

تعمل جميع دول الاتحاد الاوروبي بهذا النظام في الفترة الواقعة بين آخر أحد من آذار واخر أحد من ايلول. وفي روسيا تم العمل به مرة واحدة عام ١٩١٧ ثم توقف الى ان تم اعادة العمل به عام ١٩٨١، واستمر حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وفي آخر تعديل لنظام التوقيت عام ٢٠٠٧ اصبحت فترة التوقيت الصيفي في الولايات المتحدة تمتد من ثاني أحد من آذار الى اول أحد من تشرين الثاني، ووافقتها كندا في هذا الاجراء، غير ان المكسيك التي بدأت العمل به في عام ١٩٩٦ لم تمدد فترة التوقيت الصيفي لتتوافق مع الولايات المتحدة.

ومن الدول العربية التي تعمل بالتوقيت الصيفي الاردن ولبنان في مواعيد ثابتة بين اول آذار وآخر تشرين الاول. اما مصر فانها تقوم بتقديم الوقت ساعة كاملة منتصف ليل آخر خميس من شهر نيسان وتعيده ساعة كاملة في منتصف ليل آخر خميس من شهر ايلول، وان قامت ببعض التعديلات لمناسبة تزامن تغيير الوقت مع حلول شهر رمضان المبارك. وبدأت تونس، ضمن الجهود الرامية الى الاقتصاد بالطاقة، بالعمل بالتوقيت الصيفي في ١ آيار ٢٠٠٥، متتبعة خطى الاتحاد الاوروبي. فيما قررت المغرب استئناف العمل بالتوقيت الصيفي اعتبارا من ١ حزيران ٢٠٠٨ بعد توقف دام عشرين عاما. اما سوريا فقد طبقت هذا النظام منذ عام ٢٠٠٦.

وفي ايران كان هذا النظام معمولا به قبل حدوث الثورة عام ١٩٧٩، حيث تم الغاؤه. لكن الحكومة الايرانية اعادت العمل به عام ١٩٨٩، وظل نافذا حتى ابطله الرئيس الايراني احمدي نجاد عام ٢٠٠٦، غير ان مجلس الشورى مرر قانونا يقضي باعادة العمل به اعتبارا من عام ٢٠٠٨، برغم معارضة الرئيس.

الا ان معظم الدول الاسيوية الكبرى تعد خارج دائرة التوقيت الصيفي. فالصين طبقته اعتبارا من عام ١٩٨٦ لكنها توقفت عن ذلك في عام ١٩٩٢، كما انها اعتبرت البلاد بأسرها منطقة زمنية واحدة (٨ ساعات قبل التوقيت العالمي، او توقيت غرنتش). كما عملت اليابان به بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥١ تحت الاحتلال الاميركي، لكنها اوقفت العمل به حال الحصول على استقلالها عام ١٩٥٢، وان تزايدت الدعوات لاعادة العمل بالتوقيت الصيفي منذ عام ١٩٩٠. وطبق النظام في كوريا الجنوبية على فترات متقطعة منذ عام ١٩٤٨ الا انه توقف في عام ١٩٨٨. اما الهند واندونيسيا وماليزيا وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، اضافة الى دول الخليج العربي، فانها لم تعمل به مطلقا.

وتم العمل بالتوقيت الصيفي في استراليا اول مرة اثناء الحرب العالمية الاولى، غير ان قرار الاستمرار به ترك الى الولايات. وفي العاصمة يطبق التوقيت بين اول أحد من تشرين الثاني واول أحد من نيسان في عام التالي. ورفضت مقاطعة غرب استراليا العمل به في ثلاثة استفتاءات شعبية في الاعوام ١٩٧٥ و١٩٨٤ و١٩٩٢، الا ان برلمانها قرر العمل به بشكل تجريبي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ٢٠٠٦ ثم يتبعها استفتاء شعبي يقرر بشكل نهائي الاستمرار به او التوقف عنه. كذلك رفضه الشعب في استفتاء ١٩٩٢ في مقاطعتي شمال استراليا وكوينزلاند.

وفي النصف الجنوبي من الكرة الارضية، تنقلب فترة اشهر التوقيت الصيفي بانقلاب الفصول. فقد طبقت بعض الولايات في البرازيل التوقيت الصيفي منذ عام ١٩٣١، وقررت ريو دي جانيرو وولايات اخرى في هذا عام (٢٠٠٨) ان تطبقه اعتبارا من ١٩ تشرين الثاني الى ١٥ شباط. وطبقته كولمبيا مرة واحدة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ ثم توقفت عن ذلك. فيما قررت الارجنتين تطبيق التوقيت اول مرة عام ٢٠٠٧، بين ٣٠ كانون الاول و١٦ آذار. كما بدأت دول اميركا اللاتينية حديثا بالعمل به ومن بينها تشيلي والاكوادور والاورغواي والبرغواي. الا ان بيرو وفنزويلا وغويانا لم تعمل به مطلقا. تجدر الاشارة ان التوقيت الصيفي ليس بذي تاثير يذكر في خطوط العرض الدنيا.

الجدل حول التوقيت الصيفي

كان اقتراح ويليت اصلا ينص على ان تطبيق التوقيت الصيفي يجعل الناس يقضون وقتا اكثر خارج منازلهم، وبالتالي يتم الاقتصاد في صرفيات الضوء الصناعي لانهم سوف يضطرون الى النوم وهو الوقت الذي تستعمل فيه الانارة الصناعية (الشموع او المصابيح الخ). ومن الواضح ان هذا الاجراء لا يغير من طول النهار، بل يعمل على تحويل ساعة من الليل الى النهار، لكي لا تضيع هباءا.

الا انه برغم ان الاقتصاد في الطاقة كان هو السبب الرئيس في العمل بالتوقيت الصيفي فان الدراسات الحديثة لا تتفق دائما مع هذا الرأي، لا سيما مع اخذ عوامل اخرى بنظر الاعتبار مثل التغييرات المناخية واستعمال اجهزة التكييف وغيرها.

ففي عام ١٩٧٥ توصلت دراسة اعدتها وزارة المواصلات الاميركية الى ان التوقيت الصيفي يوفر ما مقداره ١٪ من صرفيات الطاقة بين شهري آذار ونيسان. لكن في عام التالي توصلت دراسة اخرى اعدها المكتب الوطني (الاميركي) للمقاييس الى انه ليس هناك تغير ملحوظ في استهلاك الطاقة نتيجة التوقيت الصيفي.

وبالمثل توصلت دراسات في استراليا اجريت عام ٢٠٠٠ الى ان تطبيق التوقيت الصيفي قلل من استخدام الانارة ليلا الا انه زاد من استخدام اجهزة التكييف صباحا. وفي عام ٢٠٠٥ اقرت دراسة في اليابان الى انه تم التقليل من استهلاك الطاقة نتيجة استخدام الانارة بمقدار ٠،٠٢٪ مقابل زيادة مقدارها ٠،١٣٪ في تبريد الهواء. واخيرا بينت دراسة في ولاية انديانا الاميركية ان استهلاك الطاقة زاد بمقدار ١-٤٪ بعد تطبيق التوقيت الصيفي، استهلكت في الغالب لتكييف الهواء.

بيد ان التأثيرات الاقتصادية للتوقيت الصيفي تتجاوز الاقتصاد في استهلاك الطاقة. ففي الولايات المتحدة تحث المحلات الكبرى على قضاء وقت خارج المنزل، طالما كان ذلك متاحا. وقد قدرت مجلة فورتشن الاميركية عام ١٩٨٤ ان محلات سفن الفن الاميركية الشهيرة قد حصلت على ارباح اضافية تقدر بـ٣٠ مليون دولار نتيجة زيادة فترة تطبيق التوقيت الصيفي لسبعة اسابيع، بينما زادت ارباح منشآت الغولف بمقدار ٢٠٠-٣٠٠ مليون دولار لنفس الفترة. كما قدرت دراسة اجريت عام ١٩٩٩ ان ارباح قطاع الترويح ازدادت ٣٪ نتيجة التوقيت الصيفي.

على الجانب الاخر، فان التوقيت الصيفي يؤثر على المزارعين الذين لا يتعلق عملهم بساعة معينة. على سبيل المثال يتوجب حصد المحاصيل الحقلية عندما يتبخر الندى، أي ان الوصول باكرا لا يجدي نفعا. ومن القطاعات الاخرى التي يؤثر فيها التوقيت بشكل مباشر قطاع التلفزيون الذي يعتمد في ترويج الاعلان في فترة (الوقت الذهبي) التي يؤدي اختلافها بين الصيف والشتاء الى خسائر كبيرة.

ولا يعد قطاع الاستثمار اوفر حظا، فقد شهد يوم تغيير التوقيت في عام ٢٠٠٠ خسائر اجمالية تعادل ٣١ مليار دولار في اسواق الاسهم الاميركية. ويتوسع الامر ليشمل كلف تغيير برامج الحواسيب وجداول الاعمال وما اليه، حيث بلغت هذه الكلف الاضافية مبلغا يقدر بين ٥٠٠ مليون الى مليار دولار في عام ٢٠٠٧.

على كل حال ربما يكون التأثر الايجابي الابرز للتوقيت الصيفي كامنا في نواح اخرى غير الاقتصاد. فقد قدرت دراسة وزارة النقل الاميركية عام ١٩٧٥ ان معدل الوفيات نتيجة حوادث الطرق قد انخفض بمقدار ٠،٧٪ في اثناء التوقيت الصيفي، وقدرت ان النسبة الحقيقة ربما تصل الى ٢٪ برغم ان مراجعة محطة ان بي سي التلفزيونية لهذه الدراسة اشارت الى انه ليس هناك تغيير ملحوظ في معدل وفيات حوادث الطرق. يؤكد ذلك دراسة معهد سلامة الطرق السريعة عام ١٩٩٥ التي بينت ان نسبة الانخفاض تصل الى ١،٢٪ من بينها ٥٪ من حوادث السير التي يقع ضحيتها المشاة. وفي بريطانيا، اقرت دراسة ان اعتماد التوقيت المزدوج (تقديم الوقت ساعة واحدة في الشتاء وساعتين في الصيف) قد يؤدي الى تخفيض حوادث الطرق بمقدار ٣-٤٪.

من ناحية اخرى توصلت دراسة اعدتها ادارة فرض القانون الى ان معدل الجرائم تناقص بمقدار ١٠-١٣٪ خلال التوقيت الصيفي في العاصمة الاميركية واشنطن. لكن منتقدي الدراسة يقولون انها شملت مدينتين فقط كما انها اقتصرت على انواع معينة من الجرائم.

وتقوم بعض البلدان باستغلال تغيير التوقيت لتذكير مواطنيها بتفقد متحسسات الحرائق قبل موسم الشتاء حيث تزداد الحرائق المنزلية نتيجة استخدام المواقد واجهزة التكييف، وكذلك تفقد مصابيح الانارة والانذار في حالات الضباب، وغيرها من المعدات الاخرى. لكن ذلك ليس متعلقا بالتوقيت الصيفي باي حال.

اما التأثيرات الصحية فهي اقل وضوحا واكثر استعصاءا على الدراسة. غير ان التوقيت الصيفي يتيح وقتا اكثر لارتياد محلات اللياقة البدنية، ويسمح بتعرض اكثر الى اشعة الشمس ما يسمح بزيادة انتاج فيتامين دي في الجلد، لكن هناك من يقول ان التعرض الزائد الى اشعة الشمس قد يؤدي الى سرطان الجلد. وبرغم ان هناك شبه اجماع على ان النهوض باكرا من النوم يقلل من الاكتئاب، غير انه من المعروف ان بدء تطبيق التوقيت يسبب ازعاجا ويقلل من فاعلية النوم في الايام الاولى، وان التعود على التوقيت الجديد قد يستمر لمدة اسبوع. وقد ادعت الحكومة الكاخازستانية ان تطبيق التوقيت الصيفي قد أدى الى مضاعفات صحية لدى مواطنيها مما حدا بها الى ايقاف العمل بهذا النظام.

يذكر ان هناك الكثير من المضاعفات الاخرى، منها ضرورة تغيير الساعات المنزلية وساعات اليد لتطابق التوقيت الجديد، والتعقيد الناتج عن استخدام بعض البلدان للتوقيت الصيفي وعدم استخدامه من قبل بلدان اخرى ما يسبب الاضطراب في حالات السفر والاجتماعات المجدولة، يضاف الى ذلك ضرورة اقفال اجهزة الحواسيب الخادمة Servers عنه عام ٢٠٠٥، وهي الولاية المشهورة بصناعة رقائق البطاطا المجهزة لخدمة المأكولات السريعة. وبالمثل قامت مجموعات اميركية كبرى بالدعوة الى قانون تمديد فترة التوقيت الذي اقر عام ٢٠٠٧.

وفي استراليا اصبحت قضية التوقيت الصيفي عام ٢٠٠٧ ضمن برامج السياسيين الذين تأرجح موقفهم حول الاستمرار في العمل به مجاراة لاهواء الرأي عام، بينما تزداد مطالبة قطاع الاستجمام والترويج في بريطانيا في العمل بنظام التوقيت المزدوج.

جدوى التوقيت الصيفي في العراق

برغم ان الجدل العالمي الذي اوردناه يوفر ارضية لا بأس بها لمعارضي تطبيق التوقيت الصيفي، الا انه من غير المؤكد ان له مضارا جسيمة. فالشركات الكبرى تعمل على تضخيم الخسائر الناجمة عنه بقدر ما يعمل منافسوها على المبالغة في منافع الشركات منه. والحق اني لا ارى سوى بضعة ايام من اضطراب النوم هي كل ما يسببه التوقيت من مساوىء.

اما المنافع فهي اكبر بكثير. فالشمس تشرق في العراق حوالي الساعة الخامسة في اشهر الصيف، أي قبل ما يزيد عن ثلاث ساعات من موعد الدوام الرسمي. ومن المؤكد ان الكثير من العراقيين ينهضون لصلاة الفجر قبل الشروق، ما يعني ان انهم يبقون غير منتجين او مستجمين فترة طويلة. لذلك قد يكون من الاجدى ان تستقطع ساعة من الصباح لتضاف الى المساء، ما يعطي العراقيين فترة اطول للاستجمام في المساء ويحتفظ بقدراتهم في العمل صباحا.

اما تأثير التوقيت على الفلاحين العراقيين فليس مماثلا لنظرائهم الاوربيين، الذي يعملون بنظام مختلف كليا. فالفلاح العراقي يستيقظ باكرا ويؤدي عمله بغض النظر عن التوقيت. كما ان حصاد المحاصيل في العراق لا تواجهه صعوبة حقيقة، مثل تكون الندى، الذي نادرا ما يحدث في اشهر الحصاد.

ان غياب المعطيات الرسمية الصحيحة لحوادث الطرق، والتأثيرات الصحية، والاقتصادية، وغيرها نتيجة لتغيير التوقيت في العراق، يجعل من الصعب الحكم على جدواه في العراق. لكن ذلك انما يدعو الى التطبيق والمراقبة والدراسة، لا الى الرفض. فكما بينّا انفا، ليس للتوقيت مضرة حقيقة، بل منافع متوقعة. لذلك نأمل ان يصار الى اعادة العمل به في الاعوام القادمة مع مراقبة التأثيرات الجانبية ومحاولة دراستها بعمق حتى يمكن اطلاق حكم يستند الى ارضية صلبة فيما اذا كان مفيدا وغير مفيد.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com